

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات: دراسة
قياسية للفترة (2008-2018)

The Impact of Foreign Direct Investment in Algeria on the Balance of
Payments: a Record Study for the Period (2008-2018)

ط.د حنان لعروق^{1*}، أ.د علي بن ثابت²

¹ جامعة باجي مختار - عنابة - مخبر المالية الدولية، دراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي،

hanen.larouk@univ-annaba.org

² جامعة باجي مختار - عنابة - مخبر المالية الدولية، دراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي،

bentabetmg@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2022/05/19

تاريخ الاستلام: 2022/02/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2008-2018 على توازنها الخارجي، من خلال تحليل تطوّر تدفقات هذا الاستثمار وميزان المدفوعات ولائيات الأثر أو نفيه اعتمادنا على علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين باستخدام برنامج Eviews10. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر على المدى الطويل ولا القصير للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في تطور أو تراجع رصيد ميزان المدفوعات، وذلك بسبب غياب التنوع الاقتصادي في الجزائر وعدم استقرار قانون الاستثمار الأجنبي، وتم التوصل إلى جملة من الاقتراحات أهمها وضع خطط استراتيجية لجعل القطاعات خارج المحروقات أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي، مع توجيه القوانين بما يخدم بيئة الأعمال الأكثر تحفيزا وحماية لبعث الاستثمار الأجنبي المباشر.

كلمات مفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، ميزان المدفوعات، قوانين الاستثمار، تنوع اقتصادي.

تصنيف JEL: F21, F210.

Abstract:

This study aims evaluate the impact of flow to foreign direct investment coming to Algeria during in the period 2008-2018 on external balance, by analyzing evolution of this investment flow and balance of payment, to prove or disprove this effect, we relied on relationship of co-integration between the two variables using the Eviews10. This study concluded no short or long term effect of foreign investments coming to Algeria in the development or to retreat of the balance of payments, and that's because the absence of economic diversity in Algeria and the instability of foreign investment laws. And a number of suggestions were made, the most important of which are: put of strategic plans to make the sectors outside the hydrocarbon sector more attractive for the foreign investor, With the guidance of foreign investment laws to serve the business environment and the most stimulating and protection for foreign direct investment.

Keywords : Foreign direct Investment, Balance of Payments, Investment Laws, Economic Diversification.

Jel Classification Codes : F21, F21.

1. مقدمة

إن العلاقات الدولية غير المتكافئة أدت إلى فجوة اقتصادية كبرى بين الدول المتقدمة والدول النامية وتسببت في معاناة هذه الأخيرة من اختلالات كبيرة، كالعجز في موازين مدفوعاتها وتفاقم المديونية وخدمة الدين وغيرها وهو ما شكل حاجزا في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وجعلها تبحث عن بديل أقل عبئا لتمويل العجز من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ينتج عنها تدفقات من العملة الصعبة، خاصة وأن هذه الدول تزخر بموارد طبيعية ومواد أولية وأسواق تشجع على قيامها.

هذه الظروف سادت في الجزائر خاصة بعد أزمة المديونية الحادة التي عاشتها خلال فترة التسعينات والانهايار العام لكل المؤشرات الاقتصادية، وكذا الارتباط الكبير لايراداتها بصادرات المحروقات، وهو ما دفعها إلى محاولة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار في مختلف قطاعاتها. رغم اختلافات وجهات النظر حول الآثار الناجمة عن هذه الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة خاصة الإيجابية منها على بعض من الجوانب الاقتصادية، منها التجارة الدولية، الحصيلة من النقد الأجنبي المتدفق، توفير مناصب عمل، تحويل التكنولوجيا وتقنيات الانتاج والادارة وغيرها. اشكالية الدراسة: رغم الجدل القائم حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكن الأكيد أن لهذه الأخيرة آثارا قد تكون سلبية أو ايجابية على المتغيرات الاقتصادية للدول المضيفة خاصة تلك المرتبطة بميزان المدفوعات، وتعتبر الجزائر مثلا حيا لتحليل هذه العلاقة، من خلال طرح التساؤل الرئيس التالي: ما أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2008-2018)؟

بناءا على التساؤل الرئيس يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة النظرية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والتحسين أو العجز في ميزان المدفوعات؟
- هل حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تحسنا في رصيد ميزان المدفوعات؟
- فرضيات الدراسة: قصد الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة انطلقنا من الفرضيات التالية:
- توجد علاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين ميزان المدفوعات لكن بشرط توفر مجموعة من الظروف والشروط؛

- هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وميزان المدفوعات.

• أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- إلقاء نظرة على المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة وتبيان العلاقة بينهما؛

- تحديد حجم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2008-2018) وتشخيص لواقع تطوّر ميزان المدفوعات؛

- التأكد من وجود أثر من عدمه للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة على تطور ميزان المدفوعات.

• منهج الدراسة

في محاولة للإجابة على الاشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر مناسب لوصف واستعراض المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات والعلاقة الموجودة بينهما، والاستعانة بنموذج علاقة التكامل المشترك بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

2. الإطار النظري لمفاهيم متغيرات الدراسة

يشغل الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات حيزا هاما في الدراسات الاقتصادية لدورها، فالأول يعتبر من أهم مصادر التمويل والبدل الصحي عن القروض لتحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد والتي تنعكس في الأخير على ميزان المدفوعات الذي يعتبر المرآة العاكسة للاقتصاد الوطني.

1.2 ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

1.1.2 تعريف: حضي الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة تعاريف منها:

عرفه صندوق النقد الدولي بأنه الاستثمار الذي يتم للحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار اقتصادي خلاف اقتصاد المستثمر الذي يهدف المستثمر به الحصول على الحق في القيام بدور فعال في ادارة المشروع (الشمري، 2018، صفحة 30).

يعرفه J.Dunming هو استثمار لا يعني وجود تصدير رأس مال خاص أي في صورته المالية فحسب، وإنما يعني عادة صفقة كاملة تتضمن تنظيم، انشاء المشروعات وتوريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية وتأهيل الكوادر (ميرونوف، 1986، صفحة 92).

وحسب Albert Feis هو الاستثمار الذي لا يؤثر في أسواق الأوراق المالية (ثاومرية، 2018-2019، صفحة 18).

أما مؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD فاعتبره استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمتين، لكان مقيم في أحد الاقتصاديات (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) في مؤسسة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي، ويمارس هذا الأخير درجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة المقيمة (Unctad, 2007, p. 245).

كما يعرفه دليل ميزان المدفوعات الخاص بصندوق النقد الدولي بأنه استثمار يتم إجراؤه للحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة بغرض التحكم في الانتاج والتوزيع والأنشطة العاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وغرض هذا الأخير هو أن يكون له صوت فعال في إدارة المؤسسة على أن يمتلك كحد أدنى 10% من الأوراق المالية التي لها حق التصويت أو ما يعادلها (Moosa, 2002, p. 1).

من التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز حول:

- تحويل لرأس المال من بلد مصدر إلى البلد المضيف (توظيف خارج الحدود) بغية تحقيق الربح؛
- السيطرة أو السلطة الدائمة التي تمكنه من الرقابة (جزئية أو كلية)؛
- التأكيد على العلاقة طويلة الأجل من أجل التفرقة بينه وبين محفظة الاستثمار؛
- وجود نشاط داخل البلد المضيف في كل القطاعات الاقتصادية تجارة، خدمات، صناعة وغيرها.

2.1.2 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد عدة أنواع للاستثمار الأجنبي المباشر لكن أهم معيار هو الدافع أو المبرر من أجل تعظيم الأرباح وتحقيق النمو فنجد هذه الدوافع تتمثل في: (الجبوري، 2014، الصفحات 37-40)

- الاستثمار الباحث عن الموارد (4% من المحفزات الأكثر أهمية للمستثمر الأجنبي)؛
- الاستثمار الباحث عن الأسواق (71% من المحفزات الأكثر أهمية للمستثمر الأجنبي)؛
- الاستثمار الباحث عن الكفاءة (15% من المحفزات الأكثر أهمية للمستثمر الأجنبي)؛
- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية (1% من المحفزات الأكثر أهمية للمستثمر الأجنبي).

3.1.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة معايير لكن يبقى الغرض هو الأساس فنجد: (Moosa, 2002, pp. 4-5)

أ- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

- ✓ استثمار أفقي: بيع نفس المنتج أو منتج مماثل؛
- ✓ استثمار عمودي: لاستخدام الموارد، المواد الخام والاستحواذ على منافذ التوزيع؛
- ✓ استثمار متكامل (مختلط): بين الغرض من الاستثمار العمودي والأفقي.

ب- من وجهة نظر المضيف

- ✓ استثمار أجنبي مباشر يحل محل الواردات؛
 - ✓ استثمار أجنبي مباشر يحل محل الصادرات؛
 - ✓ استثمار أجنبي مباشر بمبادرة من الحكومة.
- ت- حسب الهدف: نجد

- ✓ استثمار توسعي: باستغلال مزايا الشركة في البلد المضيف؛
- ✓ استثمار دفاعي: السعي وراء العمالة الرخيصة وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج.

2.2 ماهية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية لأي دولة كونه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية والنتائج الصافي للعلاقات الخارجية للدول، كما أنه المعبر الذي تلج من خلاله التقلبات في الاقتصاد العالمي.

1.2.2 تعريف ميزان المدفوعات

يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات لفترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصناديق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم (يونس، 1999، صفحة 166). ميزان المدفوعات هو ورقة احصائية تجمع وتنظم كل العمليات الاقتصادية والمالية التي تؤدي إلى نقل الملكية بين المقيمين في بلد ما في فترة معينة (Krugman, Obstfeld, & Melitz, 2012, p. 338).

ميزان المدفوعات هو مجموع التعاملات الاقتصادية والمالية لميزان الحسابات كما أنه يضيف العمليات النقدية التعويضية للرصيد لأنه وسيلة محاسبية مفضية دوماً إلى التوازن (عزي، 2018، صفحة 14).

مما سبق يمكن أن نستخلص أن ميزان المدفوعات:

- هو سجل محاسبي يعتمد على مبدأ القيد المزدوج للتسجيل والذي يفرضي إلى التوازن المحاسبي؛
- يحصي كل المعاملات المالية والاقتصادية والنقدية بين طرفين طرف مقيم وطرف غير مقيم ويجب تحديد مفهومهما بشكل دقيق؛
- ميزان المدفوعات يتعلق بمدة زمنية معينة عادة سنة ميلادية.

2.2.2. المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

تظهر أهمية الميزان على حسب فترة التحليل فنجد:

أ- في فترة واحدة:

- ✓ يسمح بمعرفة أهم السلع والمنتجات المصدّرة والمستوردة وبالتالي وزن القطاعات الانتاجية المختلفة، وقدرة الانتاج المحلي على المنافسة الخارجية والإستجابة لحاجات الاقتصاد العالمي أي أهمية المبادلات الاقتصادية؛
- ✓ توقع تطوّرات سعر الصرف والعوامل المحددة له في تلك الفترة وتطوّراتها مع مقتضيات المركز المالي والاقتصادي.

ب- على فترات: يسمح بـ (حسين عوض الله، بدون سنة، صفحة 103)

- ✓ متابعة مدى تطوّر البنيان الاقتصادي للدولة خاصة بعد انتهاء سياسة اقتصادية تنموية صناعية؛
- ✓ تتبع هيكل التجارة الخارجية وحجم المبادلات وبالتالي القدرة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.

3.2 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على ميزان المدفوعات

قبل التحدث عن هذا الأثر لابد من معرفة موقعه ضمن مكونات ميزان المدفوعات، فهو يركز في حساب رأس المال باعتباره أموال دولية طويلة الأجل، بالإضافة إلى بقية الموازين على حسب أغراض البلد المضيف من جذبه ونتيجة الأثر قد تكون إيجابية (بزيادة الفائض أو تقليص العجز في ميزان المدفوعات) أو سلبية (عند حدوث عجز أو تخفيض في فائض رصيد الميزان).

1.3.2 الأثر على الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري رصيد الصادرات والواردات من السلع حيث:

أ- يكون الأثر ايجابيا من خلال:

✓ وفر في تدفق النقد الأجنبي نتيجة انتاج نفس المنتجات والخدمات داخل البلد المضيف بدلا من استردادها؛

✓ زيادة الصادرات إذا كان نشاط المستثمر الأجنبي في الصناعات التصديرية (خاصة في حالة الاستثمار الباحث عن الكفاءة) وهو ما يؤدي لزيادة النقد الأجنبي الوافد (أبو قحف، 2012، صفحة 259).

ب- قد يكون الأثر سلبيا في حالة:

✓ اعتماد المستثمر على استيراد مدخلات الانتاج من الخارج بدلا من الاعتماد على المدخلات المحلية وإن كان الانتاج موجه لزيادة الصادرات أو احلال الواردات؛

✓ التلاعب أو فروق في أسعار التحويل بتقويم واردات مدخلات الانتاج بأكثر من سعرها الحقيقي أو صادرات المستثمر الأجنبي بأقل من سعرها بهدف نقل العبء الضريبي من دولة ذات معدلات مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات منخفضة، كوسيلة لنقل الأرباح إلى الشركة الأم.

2.3.2 الأثر على حساب رأس المال:

يمثل رصيد تدفقات الاستثمار الأجنبي واستثمار المحفظة بالإضافة للاستثمارات قصيرة الأجل بين البلدان حيث:

أ - يكون الأثر ايجابيا عندما تتدفق العملات الأجنبية الضرورية لانجاز الاستثمار مما يؤدي لزيادة حصيلة النقد الأجنبي، بشرط أن يكون التمويل بأموال ذاتية وبالعملة الصعبة ويزيد الأثر كلما زادت نسبة ملكية المستثمر الأجنبي.

ب- يكون الأثر سلبا في حالة:

✓ تمويل المستثمر الأجنبي للاستثمار بالاقتراض من سوق البلد المضيف يعني عدم دخول نقد أجنبي؛

✓ التمويل بقروض خارجية يكون له أثر ايجابي فوري لكن يتحوّل إلى سلبى بمجرد بداية سداد القروض وأعبائها والمحصلة تكون سلبية؛

✓ التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الادارية (رسوم استخدام الشعار، الاتاوات وغيرها) وخدمة نقل التكنولوجيا (الاختراع والابتكار)؛

✓ الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية للفترة (2008-2018) ط. د حنان لعروق/ أ. د علي بن ثابت

(2018)

وقد يكون الأثر غير مباشرا على التدفقات من النقد الأجنبي في حالة:

- ✓ التزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار أرباحها في البلد المضيف لا يترتب عنه نقد أجنبي لكن سيزيد من اقلال الواردات أو زيادة الصادرات؛
- ✓ مدى مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في دعم وانشاء مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية (محمد مبروك، 2013، صفحة 437)؛
- ✓ درجة التوجه بمشروعات الاستثمار إذا ما كانت مشروعات موجهة للتصدير أو لتخفيض الواردات.

3. تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وميزان المدفوعات خلال الفترة (2008-2018) (2018)

1.3 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

الجدول 1: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة FDI	2631,71	2753,76	2301,2	2580,6	1499,4	1696,9	1506,7
السنوات	2015	2016	2017	2018			
قيمة FDI	-584,5	1636,3	1232,3	1466,1			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار لعام 2019.
- Unctad, Rapport 2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عرف ارتفاعا سنة 2009 رغم أنها اعتبرت الأزمة العالمية ويرجع ذلك إلى زيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركة توتال (TOTAL) وبرتاكس (PARTEX) التي بلغ حجم استثماراتها 1436 مليون أورو (بن مريم، 2018، صفحة 59)، والسبب الثاني هو اجبار الحكومة البنوك وفروعها على رفع رأسمالها وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية لكن يبقى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستويات متدنية، إلى غاية انخفاضه خلال سنة 2010 بما يزيد عن 450 مليون دولار ويعود ذلك إلى انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي بشكل عام وبشكل خاص إلى سن

قاعدة 51/49 في الشراكة الأجنبية (من خلال المادة 58 من القانون التكميلي في 2009 ثم استحداث المادة 04 مكرر 02) (رحايلية، 2018، صفحة 11).

لتعود الاستثمارات الأجنبية المباشرة للارتفاع سنة 2011 نتيجة تحسن الوضعية المالية الخارجية ومؤشرات المديونية في سنة 2010 (بنك الجزائر، 2013، صفحة 57)، بالإضافة إلى الاستقرار الأمني مقارنة بحدة المخاطر السيادية خاصة في الدول العربية التي عانت أوضاع أمنية مضطربة أو ما سمي بالربيع العربي، لكن مع بداية 2012 عاودت الانخفاض نتيجة التخوف من تآكل صلابة الوضعية المالية الخارجية نتيجة انخفاض احتياطات الصرف الخارجية خاصة مع امكانية استمرار أزمة تدهور أسعار النفط.

أما سنة 2015 فكانت مميزة سلبا بحدوث عجز في الاستثمارات الأجنبية ويعود ذلك إلى شراء الحكومة لحصة مسيطرة في شركة جيزي بقيمة 2,6 مليار \$ (سي علي، 2019، صفحة 183)، بالإضافة إلى التراجع القياسي لأسعار النفط (53 دولار للبرميل الواحد) في مقابل (100 دولار للبرميل الواحد) سنة 2014 لأن أغلب الاستثمارات الأجنبية موجودة في قطاع الصناعات الاستخراجية الموجهة للتصدير، لما تملكه الجزائر من احتياطات تجعلها تحتل المراتب الأولى عالميا (التاسعة عالميا في الغاز والثالثة عالميا في تصديره) كما تصدر 65% من انتاجها في شكل مواد مكررة وغاز في شكل نفط خام (مهري، سمايلي، و الدليمي، 2018، صفحة 479)، وهو ما دفع الدولة لأجراء تعديلات قانونية لتحسين مناخ الاستثمار والتنوع في مجالاته بإصدار القانون 09/16 الذي عمد إلى المعاملة بالمثل بين الاستثمار الأجنبي والمحلي على المستوى الإداري من خلال تبسيط اجراءات الانجاز واختصارها في التسجيل لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وعلى المستوى الضريبي بتكيتها من الاستفادة من المزايا الضريبية وكذا اقرار مجموعة من الضمانات (أوباية، 2019، الصفحات 112-113).

لتعود للتعافي في السنوات التالية لكن بوتيرة متباطئة ومتذبذبة خاصة سنة 2019 وبداية 2020 وهو راجع لوجود عدد كبير من ملفات الأجانب للاستثمار التي تنتظر عقد دورة طارئة واستثنائية للمجلس الوطني للاستثمار الذي تم حله قبل أزيد من عام، بالإضافة إلى تداعيات أزمة الكوفيد 2019 على كامل العالم واستمرار اجراءات الحجر الصحي التي أدت إلى تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بمعدل 42% من 1,5 ترليون \$ سنة 2019 إلى 859 مليار \$ سنة 2020

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية للفترة (2008-2018) ط. د حنان لعروق/ أ. د علي بن ثابت

(2018)

(GC&AIEC، 2020، صفحة 6)، أما سنة 2021 فقد سجلت الجزائر مشروع أجنبي واحد فقط بتكلفة استثمارية قدرت بـ 10,5 مليون دولار (GC&AIEC، 2021، صفحة 16).

2.3 تطوّر ميزان المدفوعات الجزائري

لقد عرف ميزان المدفوعات تطورات متباينة خلال فترة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 02: تطوّر ميزان المدفوعات ومكوناته خلال الفترة 2008-2018 مليار دولار

السنة	الصادرات من المحروقات	الميزان التجاري	الميزان الجاري	ميزان رأس المال	ميزان المدفوعات
2008	77,19	40,60	34,45	2,54	36,99
2009	44,415	7,784	0,402	3,457	3,359
2010	56,121	18,205	12,149	3,177	15,326
2011	71,661	25,981	17,766	2,375	20,141
2012	70,583	20,167	12,418	-0,361	12,057
2013	63,816	9,880	1,153	-1,019	0,133
2014	58,462	0,459	-9,278	3,397	-5,881
2015	33,081	-18,083	-27,294	-0,242	-27,537
2016	27,198	-20,128	-26,209	0,178	-26,031
2017	33,202	-14,412	22,077	0,315	-21,762
2018	38,897	-7,458	-16,697	0,878	-15,820

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لعدة سنوات (من 2010 إلى 2018).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق رصيد موجب إلى غاية 2014 أين ظهر عجز في الميزان التجاري بنسبة 95% عن السنة السابقة، نتيجة انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة تزيد عن 8% لانخفاض أسعار النفط في مقابل ارتفاع قياسي للواردات التي زادت بين (2010-2014) بـ 40%، ومع السقوط الحر لأسعار النفط في سنة 2015 حيث اخفض سعر البرميل الواحد بأكثر من 47% تقاوم حجم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة عجز الميزان الجاري الذي تعزز بعجز في حساب رأس المال إثر انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات لفوائد الأرباح بالعملة الصعبة للخارج.

ليعود إلى التعافي بانخفاض طفيف لهذا العجز سنة 2016 رغم تواصل تدهور الإيرادات النفطية وهذا نتيجة التحسن الكبير في رصيد حساب رأس المال الذي انتقل من عجز بـ 0,242 مليار دولار

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية للفترة (2008-2018)
ط. د حنان لعروق/ أ. د علي بن ثابت

إلى فائض بمقدار 0,178 مليار دولار، ليرتفع بنسبة تفوق 43 % سنة 2017 ويعود ذلك لبدأ سريان تطبيق قانون رقم 16-09 وأدى ذلك إلى انخفاض العجز في ميزان المدفوعات، ليتواصل هذا التحسن خلال السنوات اللاحقة فسجل رصيد ميزان المدفوعات عجز بـ 2,5 مليار دولار في الثلاثي الأول لسنة 2020 محققا تحسن بنسبة 57% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، وذلك نتيجة تسجيل فائض في حساب رأس المال بـ 1,623 مليار \$ وانخفاض الواردات نهاية مارس بنسبة 20,83 % (ع.بن، 2020).

تعتبر الوضعيات السابقة لميزان المدفوعات عن خصائص القطاع الخارجي المتمثلة في :

- التوجه الأحادي الجانب للصادرات السلعية حيث لم يتعدى سقف الصادرات خارج المحروقات عتبة 1,3 مليار \$ خلال فترة الدراسة ما عدا سنة 2008 الذي بلغ 2,218 مليار \$، وحسب تصريحات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون فقد بلغت 3,1 مليار \$ خلال السداسي الأول لـ 2021 ويقدر أن تصل عتبة 4,5 مليار \$ في آخر سنة 2021؛
- معظم الواردات هي سلع ضرورية إما استهلاكية أو وسيطة أو استثمارية تثقل كاهل الاقتصاد الوطني نتيجة تغير أسعارها بالإضافة إلى عدم التنوع الجغرافي للمتعاملين أي عدم تنوع الشركاء التجاريين حيث 2/3 من الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي (النشاشيبي، 1998، صفحة 47).

وبعض الخصائص كانت نتاج للعلاقات الاقتصادية الحالية غير المتكافئة والتي يمكن إبرازها في:

- ✓ عدم استقرار أسعار الصادرات؛
- ✓ انخفاض معدل التبادل الدولي نتيجة مرونة الطلب على السلع الأولية والمنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، بالإضافة إلى اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية شديدة المنافسة والسلع الصناعية الأقل منافسة وهو ما يؤدي إلى علاقات تبادل غير متكافئ باستغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها للاختلال المستمر (الجوزي، 2012، صفحة 229)؛

✓ ضعف القاعدة الانتاجية التي تتسم بعدم التنوع والأحادية.

4. دراسة علاقة التكامل المشترك بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر

1.4 دراسة علاقة التكامل المشترك

تقديم وتحليل متغيرات الدراسة: إن قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن بيانات سنوية حقيقية خاصة باقتصاد الجزائر الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2018 أي حجم الدراسة هو 11 مشاهدة وهو حجم يكفي للقيام بهذه الاختبارات، وتتمثل في قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر المعبر عنه بمليون دولار ويرمز له بالرمز FDI والمتحصل عليه من بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وكذا تقرير الاستثمار لمؤتمر التجارة والتنمية كما يوضحه الجدول 01، ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري المعبر عنه بمليون دولار أمريكي ويرمز له بالرمز BP والمتحصل عليها من بيانات بنك الجزائر كما يوضحه الجدول 02.

1.1.4 اختبار استقرار السلاسل الزمنية

اختبار استقرار السلسلة الزمنية المقطعية الممثلة لرصيد ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر للدولة محل الدراسة (BP, FDI).

- نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (تعتمد على نتائج اختبار ADF)؛
 - **الفرض العدم H0:** السلسلتان غير مستقرتين عند المستوى؛
 - **الفرض البديل H1:** السلسلتان مستقرتين عند المستوى.
- أ- اختبار استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى

الجدول 03: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI		رصيد ميزان المدفوعات BP		متغيرات الدراسة نوع الاختبار
0.5	-وجود قاطع	0.53	-وجود قاطع	ديكي فولر ADF
0.21	-وجود قاطع واتجاه	0.85	-وجود قاطع واتجاه	الموسع
0.7	- بعدم وجود قاطع واتجاه	0.10	- بعدم وجود قاطع واتجاه	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-views10.

من الملاحظ أن أغلبية القيم الحرجة أكبر من 5% لأغلب اختبارات النموذج ومنه نقبل الفرض العدم H0 وبالتالي السلسلتين غير مستقرتين عند المستوى.

ب- استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأول

الجدول 04: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفارق الأول

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية للفترة (2008-2018)
 ط. د حنان لعروق/ أ. د علي بن ثابت

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI		رصيد ميزان المدفوعات BP		متغيرات الدراسة نوع الاختبار
0.002	-بوجود قاطع	0.01	-بوجود قاطع	ديكي ADF
0.16	-بوجود قاطع واتجاه	0.08	-بوجود قاطع واتجاه	فولر الموسع
0.002	- بعدم وجود قاطع واتجاه	0.007.	- بعدم وجود قاطع واتجاه	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج E.views10.

من الملاحظ أن أغلبية القيم الحرجة أكبر من 5% لأغلب اختبارات النموذج ومنه نقبل الفرض العدم H0 وبالتالي السلسلتين غير مستقرتين عند الفارق الأول.

ت- استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الثاني

الجدول 05: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفارق الثاني

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI		رصيد ميزان المدفوعات BP		متغيرات الدراسة نوع الاختبار
0.005	-بوجود قاطع	0.005	-بوجود قاطع	ديكي ADF
0.0006	-بوجود قاطع واتجاه	0.02	-بوجود قاطع واتجاه	فولر الموسع
0.0002	- بعدم وجود قاطع واتجاه	0.0001.	- بعدم وجود قاطع واتجاه	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج E.views10.

من الملاحظ أن أغلبية القيم الحرجة أقل من 5% لأغلب اختبارات النموذج ومنه نرفض الفرض العدم H0 والنتيجة السلسلتان مستقرتان عند الفارق الثاني، وبما أن معدلات FDI و BP مستقرة متكاملة عند نفس الدرجة (الفارق الثاني) يمكن تمثيل علاقة التكامل المشترك بينهما.

2.1.4 اختبار استقرار سلسلة البواقي

الجدول 06: اختبار استقرار سلسلة البواقي

اختبار استقرار سلسلة البواقي	متغيرات الدراسة نوع الاختبار
------------------------------	---------------------------------

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية للفترة (2008-2008)
 ط. د حنان لعروق/ أ. د علي بن ثابت (2018)

0.06	-بوجود قاطع	ديكي فولر الموسع ADF
0.12	-بوجود قاطع واتجاه	
0.02.	- بعدم وجود قاطع واتجاه	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج E.views10

من الملاحظ أن أغلبية القيم الحرجة أكبر من 5% لأغلب اختبارات النموذج ومنه نقبل الفرض العدم H_0 ومنه سلسلة البواقي غير مستقرة. ومما سبق نستنتج بأنه لا يمكن أن تكون علاقة طويلة المدى (علاقة تكامل مشترك) بين متغيري الدراسة.

2.4 اختبار السببية وفق غرانجر

إن غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة المدى خلال الفترة (2008-2018) بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد ميزان المدفوعات لا يعني غياب أي ارتباط بينهما وهذا أيضا لا يعني أن العلاقة لا توجد بالكامل، بالأحرى فهي ضعيفة وتحتاج لبيانات أدق للتحقق من صحتها لذا تم اعتماد اختبار العلاقة السببية قصير المدى للمتغيرات، وبعد الكشف عن العلاقة قصيرة المدى بينهما سنقوم بتحديد اتجاه العلاقة السببية.

يعتبر اختبار السببية وفق غرانجر من الاختبارات المتعلقة بالأجل القصير، حيث بعد الكشف عن العلاقة قصيرة المدى بين رصيد ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر سنقوم بتحديد اتجاه العلاقة السببية مع أخذ الفجوة الزمنية المثلى $(lag : 1) = 2$ ويمكن عرض النتائج باختبار فرضي العدم الآتيين:

H_0 : معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تسبب رصيد ميزان المدفوعات؛

H_0 : رصيد ميزان المدفوعات لا يسبب معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر.

نقبل الفرض العدم في حالة قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر 5%.

الجدول 07: اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 12/10/21 Time: 20:56

Sample: 2008 2018

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
------------------	-----	-------------	-------

504

مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 05 العدد 01 - جوان 2022

BP does not Granger Cause FDI	9	0.47750	0.6517
FDI does not Granger Cause BP		2.86042	0.1693

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews10.

بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أكبر من 5% في العلاقة الأولى نستنتج أنه لا توجد علاقة سببية من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه رصيد ميزان المدفوعات ولا توجد علاقة سببية في الاتجاه الآخر، بمعنى أن معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا تسبب تغير في رصيد ميزان المدفوعات ولا رصيد ميزان المدفوعات يرفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.4 مناقشة وتحليل النتائج

* أثبتت الدراسة أن السلاسل الزمنية للمتغيرين غير مستقرة عند المستوى ولا عند الفارق الأول في حين مستقرة عند الفارق الثاني، ومنه هناك إمكانية لوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين؛
* كما أثبتت الدراسة أن سلسلة البواقى غير مستقرة عند المستوى وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، وعند تطبيق نموذج السببية لغرانجر تبين أنه لا توجد أيضا علاقة قصيرة المدى بين المتغيرين.

مما سبق يمكن القول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في تحسين ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وذلك راجع لـ:

- تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية وليس الانتاجية بالإضافة إلى ارتباط مداخيلها بتغيرات أسعار النفط على المستوى العالمي، واستخدامها في تغطية تكاليف الواردات المرتفعة التي زادت لاعتماد المستثمر الأجنبي على الاستيراد، والمحصلة لا زيادة في حجم الصادرات الانتاجية ولا احلال للواردات بل أدى إلى استنزاف للثروة البترولية والغازية؛
- رغم الأثر الايجابي البسيط على حساب رأس المال لكن ارتفاع تحويلات الأرباح إلى الخارج أضعف فعالية هذا الأثر في تحسين ميزان المدفوعات؛

وبالتالي يبقى الارتفاع في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعيد كل البعد عن المستويات المطلوبة لتحسين ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية المنشودة، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب يمكن استخلاصها من تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة وتتمثل في:

- ✓ عدم الاستقرار القانوني والتشريعي بإجراء تعديلات متتالية، مستمرة ومبهما في مجال الاستثمار، مع الإبقاء على القاعدة 51/49 رغم تضيق مجالات تطبيقها في الصناعات الاستراتيجية (الاستخراجية، المنجمية، الصناعة العسكرية) في قانون المالية التكميلي لسنة 2020، وهذا شكل عاملا لزيادة مخاطر الاستثمار في الجزائر وعزوف المستثمرين الأجانب؛
- ✓ عدم التنوع الاقتصادي نتيجة عدم القدرة على تمييز القطاعات خارج المحروقات لجعلها أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي؛
- ✓ ضعف البنية التحتية لجاذبية الاستثمار وهو ما يؤكد المؤشر العام لتنافسية الاقتصاديات العربية الذي سجل قيمة معيارية (-0.491) كمتوسط للفترة 2016-2019 وهي بعيدة عن قيم بقية الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 28)؛
- ✓ مشكل العقار بما يتضمنه من مشاكل الشراء وكذا تسجيل الملكية (الإجراءات، طول المدة الزمنية وتكلفة نقل الملكية) والذي اعتبر من النقاط السوداء في مؤشر بيئة الأعمال، بالإضافة إلى ارتفاع أسعاره والنزاع على الملكية؛
- ✓ البيروقراطية وطول الإجراءات الإدارية وتعقدها، مع انتشار الفساد من رشوة ومحسوبية سواء إداريا أو ماليا وحتى في القطاع القضائي؛
- ✓ عدم قدرة القطاع الخاص على القيام بالمشاركة لأنه لم يصل إلى المستوى المطلوب لنقص خبرته وتجاريه وكذا اتجاه أغلب نشاطاته نحو الإستيراد بدل المغامرة في الاستثمار، بالإضافة إلى عدم وجود سوق تنافسية نتيجة انتشار الأسواق والأنشطة الموازية بشكل كبير (بعلوج، صفحة 80)؛
- ✓ القصور الذي يعاني منه القطاع المالي والمصرفي في الجزائر والذي خلق أكبر عائق للاستثمار الأجنبي المباشر وهو ضعف التمويل وصعوبة تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- ✓ عدم الاهتمام بالكوادر البشرية والكفاءات التي يمكن أن يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في الداخل خاصة في مجال التكنولوجيا.

5. خاتمة

إن تأخر الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وصعوبته جعل اهتمامها بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حديث العهد وطبيعة الاقتصاد الجزائري أحادي المصدر بالإضافة إلى مجموعة من

السلبيات جعلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لا تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات سواء في المدى القصير أو الطويل، رغم ما قامت به الجزائر من تعديلات وتقديم تحفيزات لاستقطاب هذه الاستثمارات إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب لقصور فعاليتها حتى وقتنا الحاضر وهو ما يثبت ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر الذي يمكن تحسينه بمجموعة من الاجراءات المتمثلة في:

✓ التخطيط الاستراتيجي للقطاعات خارج المحروقات التي قد تكون بديلة لها مثل السياحة، الفلاحة، الطاقات المتجددة، الاتصالات والقطاع الخدمي بشكل عام، وكذا تقديم تحفيزات للمستثمر الأجنبي فيها؛

✓ تحقيق الأمن والاستقرار القانوني والتشريعي ورفع كل اللبس في جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، والسهر على تطبيقها بالشكل الصحيح لتعزيز الحماية له؛

✓ ضرورة الدراسة القبلية للأثار المحتملة للقوانين التي يتم اصدارها لاحقا على مدى جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر؛

✓ تحديث وتطوير النظام المالي والمصرفي وجعله يواكب مفهوم اقتصاد السوق والتقليل من القيود المفروضة على تحويل الأرباح إلى الخارج وتقديم تسهيلات ائتمانية؛

✓ العمل على انشاء المناطق الحرة التي تسمح للمستثمر الأجنبي بامتلاك مشروع بالنسبة التي يرغب فيها للتقليل من الأثار السلبية للقاعدة 49/51؛

✓ العمل على الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التكامل بينه وبين رأس المال المادي.

ولما لا الإستفادة من تجارب لدول نجحت في جذب استثمارات أجنبية مباشرة خاصة خارج قطاع النفط والصناعات الاستخراجية كالإمارات وماليزيا رغم اختلاف الخصائص والظروف.

6. قائمة المراجع

- أحمد هليل الشمري. (2018). معوقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية العراق، مصر، السعودية، اليمن. عمان : دار الايام.

- أسماء سي علي. (2019). تقييم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2017 -دراسة تحليلية-. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 15 (21)، الصفحات 171-190.

- الأخضر عزي. (2018). اشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري مقارنة وصفية. عمان: دار الريبة للنشر والتوزيع.

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية للفترة (2008-2018) ط. د حنان لعروق/ أ. د علي بن ثابت

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2021). اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. الكويت.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). التقرير السنوي 2020. الكويت.
- بدر الدين رحايلية. (2018). قاعدة 49/51 بالمائة في الشراكة الأجنبية بين حماية السيادة الوطنية وعرقلة الاستثمار الأجنبي. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد 2 (العدد 2)، الصفحات 6-19.
- بنك الجزائر. (2013). التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.
- بولعيد بلوج. (بلا تاريخ). جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. تاريخ الاسترداد 1 5, 2022، من https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_04/article_04.pdf
- جميلة الجوزي. (2012). ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. مجلة الباحث (11)، الصفحات 225-236.
- ريم ثومرية. (2018-2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015 (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.
- زينب حسين عوض الله. (بدون سنة). العلاقات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة.
- صندوق النقد العربي. (2020). تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية. تاريخ الاسترداد 1 15, 2022 من www.amf.org.ae/sites/default/files/ARAB_ECONOMIES_COMPETITIVENE SS تقرير 20% تنافسية 20% اقتصادات 20% العربية 20% - 20% العدد 20% الرابع 20% pdf.
- ع.بن. (10 6, 2020). البلاد. تاريخ الاسترداد 10 01, 2022، من <http://www.elbilad.net/national/4448> - آخر - تطورات - الاقتصاد - الوطني - بالأرقام
- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري. (2014). دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية، بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

- عبد السلام أبو قحف. (2012). الاقتصاديات والاستثمارات الدولية. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- عبد المالك مهري، نوفل سمايلي، وحيدر جودي الدليمي. (ديسمبر، 2018). مستقبل الاستثمار الطاقوي في الغاز الصخري بالجزائر بين اشكالية الصناعة المكلفة ومتطلبات التنمية المستدامة. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال (2)، الصفحات 476-500.
- كريم النشاشيبي. (1998). الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- محمد بن مريم. (جوان، 2018). دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية (20)، الصفحات 55-71.
- محمود يونس. (1999). اقتصاديات دولية. مصر: الدار الجامعية.
- مليكة أوباية. (2019). عن فعالية قواعد القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار في استقطاب الاستثمارات الأجنبية. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 10 (3)، الصفحات 108-124.
- ميرونوف، ترجمة تقي عبد الحسين. (1986). الأطروحات الخاصة بتطوير الشركات متعددة الجنسيات. المطبوعات الجامعية.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك. (2013). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة - دراسة مقارنة - الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2012). *Economie internationale* (éd. 9e édition). Paris: Nouveaux Horizons.
- Moosa, I. A. (2002). *Foreign direct investment, Theory, evidence and practice*. New York: Palgrav.
- Unctad. (2007). unctad.org/system/official-document/wir2007en.pdf. تاريخ الاسترداد 11, 2021، من Unctad.
- Unctad. (2017). *World Investment Report*.